

## ديمقراطية الغرب مزيفة وأوليغارشية لا تسمح للناس بالمشاركة السياسية

لا يحق للأنظمة السياسية الغربية أن تدعي شرعية عالمية لنفسها. إن الديمقراطية، كما تمارس في أوروبا والولايات المتحدة، هي نتيجة لظروف وتطورات تاريخية محددة في العالم الغربي، لا يمكن نقلها بحذافيرها إلى مناطق أخرى من العالم ذات ظروف وقيم اجتماعية وثقافية مختلفة للغاية. في الواقع، يظهر النموذج الغربي للديمقراطية في الغالب شكلاً من أشكال تنظيم الأوليغارشية، لا يسمح للناس بالمشاركة في القرارات السياسية إلا على نطاق محدود للغاية. عادة ما يكون للتكتلات الاقتصادية والشركات الدولية وزن أكبر من المواطنين، كما اتضح من خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة. وقد أشار في وقت مبكر - عام 1961 الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته أيزنهاور إلى مخاطر «المجمع الصناعي العسكري» على الديمقراطية - وهو مثال نادر حقاً للنقد الذاتي للسلطة السياسية!

يساء فهم فكرة الديمقراطية في الغالب، بل يتم فيها، في الفلسفة والعلوم السياسية الحديثة. هناك قدر كبير من الالتباس في المصطلح بشكل عام. على الرغم من أن المصطلح اليوناني «الديمقراطية» يعني حكم الشعب لنفسه بنفسه، فإن الديمقراطية تفهم اليوم في الغالب على أنها نظام حكم على الشعب. يتم تعريف الديمقراطية في جميع الدول الغربية تقريباً على أنها ما يسمى بالديمقراطية التمثيلية، مما يعني أن الأعضاء المنتخبين من قبل الشعب يسون القوانين باسم الشعب لفترة زمنية معينة، ولكن دون التقيد بتعليمات من الشعب. ينطبق ما يسمى بالولاية «الحرية» وليس «الإلزامية» (حيث تشير الحرية إلى حرية عضو البرلمان في أن يقرر وفقاً لتقديره الخاص، وليس حرية الشعب). تستند نظرية الديمقراطية الحالية على الوهم القائل بأن البرلمان قادر بشكل مثالي على تمثيل الإرادة الجماعية للشعب، وليس إرادته الخاصة أو إرادة حزبه. لكن ما ينتج عن هذا في الواقع هو هيمنة جماعات الضغط ومجموعات المصالح. ومع ذلك، يصر المرء على تسمية هذا الواقع الأوليغارشي الفعلي بمصطلح «الديمقراطية»، لأن لهذا طابعاً قانونياً أقوى تجاه السكان أكثر من المصطلح الفعلي «الأوليغارشية» أو «البلوتوقراطية Plutokratie». لذلك يمكن للمرء أن يقول إنه في الدول الغربية تم تفسير مبدأ الديمقراطية بشكل مضلل منذ البداية، لأن الديمقراطية بمعناها الضيق لا يمكن أن تكون إلا نظاماً مباشراً، وليس نظاماً لاتخاذ القرارات التمثيلية؛ وهذه حقيقة تم كبتها للأسف في أوروبا منذ روسو. ربما تكون سويسرا، التي تمارس نظاماً مختلطاً من الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، هي الاستثناء الوحيد الملحوظ في أوروبا.

## لجوء القوى العظمى إلى المبادئ الأخلاقية مجرد ذريعة لاستخدام القوة العسكرية

بالنسبة للولايات المتحدة، كانت «حقوق الإنسان» دائماً ذريعة عندما يتعلق الأمر بتأكيد مصالح قوتها السياسية على المستوى العالمي. يعلمنا تاريخ ما يسمى بـ«التدخل الإنساني» منذ القرن التاسع عشر أن القوى العظمى تلجأ دائماً إلى المبادئ الأخلاقية السامية عندما تكون في حاجة إلى ذرائع لاستخدام القوة العسكرية. والولايات المتحدة هي أفضل مثال على هذه «الميكافيلية الإنسانية» في العالم الغربي. لم يكن «النموذج الأمريكي»، كما يحلو للأمريكيين تسميته، ذا مصداقية منذ البداية. تأسست الدولة على أساس حرمان السكان الأصليين من جميع الحقوق وسلبهم أرضهم، وكان الازدهار مبنياً على حد كبير على استعباد السكان الأصليين وآخرين تم شراهم في إفريقيا. بالإضافة إلى هذا الرهن الاستعماري، ينبغي ألا يغيب عن البال بأن الولايات المتحدة كانت حتى الآن الدولة الوحيدة التي استخدمت الأسلحة النووية - ليس ضد أهداف عسكرية - بل ضد السكان المدنيين في مدينتين. ووفقاً لوجهة نظر اليوم، فإن استخدام الأسلحة النووية هو الحالة الكلاسيكية لإرهاب الدولة. وبهذا فإن التدخلات التي تمت باسم حقوق الإنسان في دول العالم العربي والإسلامي التي ذكرتم كانت حروباً عدوانية مخالفة لميثاق الأمم المتحدة. وهكذا فقد النموذج الأمريكي مصداقيته.

إن تدفقات اللاجئين نحو أوروبا في السنوات الأخيرة هي نتيجة لسياسة واسعة النطاق لزعزعة الاستقرار من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في الشرقين الأدنى والأوسط. لقد دمرت التدخلات العسكرية النظام الاقتصادي والاجتماعي في دول مهمة في هذه المنطقة الحساسة من الناحية الجيوسياسية وخلقت فراغاً سياسياً كبيراً. والنتيجة، كما يقول الأمريكيون، هي ما يعرف بـ«الدول الفاشلة failed states». لقد اضطرت عدد لا يحصى من الناس في هذه البلدان إلى دفع ثمن هذه السياسة الحربية بالموت أو بخسارة وطنهم وكل ما لديهم. وحتى الآن، لم تحاسب أي سلطة دولية مرتكبي ومسببي هذه المعاناة. وبد الأمم المتحدة مقيدة في هذا الصدد بسبب الفيتو الأمريكي. ولابد من قول شيء مهم بوضوح شديد: ليست القوة العظمى الأمريكية هي المسؤولة الوحيدة. كل الدول التي دعمت التدخلات في هذه الدول عسكرياً ولوجستياً وسياسياً هي مسؤولة أيضاً. ويشمل هذا قبل كل شيء، دول الاتحاد الأوروبي نفسه باعتبارها طرفاً فاعلاً دولياً. وعليه الآن أيضاً تحمل عواقب أفعالها وأن يتعامل مع تدفقات اللاجئين التي تسبب وساعد في إحداثها. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي ملزم بمراعاة المبادئ الإنسانية التي أعلنها بنفسه والتي حث عليها مراراً وتكراراً في جميع أنحاء العالم. بالمناسبة، يكون النفاق في أوجه عندما يصر الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، على مطالبة تركيا باحترام التزاماتها الإنسانية - التي تحددها أوروبا من جانب واحد - ولكن في نفس الوقت تطالبها أن توقف تدفق اللاجئين والمهاجرين على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. في هذا السياق، يتبين أن الالتزام بـ«القيم الأوروبية المشتركة» مجرد كلام. يلوم الاتحاد الأوروبي الآخرين على عدم الالتزام بهذه القيم، لكنه لا يمكنه الاتفاق داخلياً على تطبيق ثابت لها عند التعامل مع مشكلة اللاجئين والهجرة.

## هذه مبادرتي من أجل أمم متحدة ديمقراطية حقاً

انتهت اللجنة الألمانية من أجل أمم متحدة ديمقراطية من المبادرات التي أطلقتها المنظمة العالمية للتقدم التي أترأسها وغيرها من المنظمات غير الحكومية بعد انتهاء الحرب الباردة. وأقصد هنا قبل كل شيء المؤتمرات الدوليين حول إضفاء الديمقراطية على الأمم المتحدة («مؤتمرات حول أمم متحدة أكثر ديمقراطية» CAMDUN)، كان الأول في نيويورك عام 1991، ونظم الثاني عام 1992 في مقر الأمم المتحدة فيينا.

في وقت مبكر من عام 1985، في الذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة، قمت بتنظيم ندوة في نيويورك بمشاركة خبراء من الأمم المتحدة - حول «الديمقراطية في العلاقات الدولية»، وقد تم نشر نتائجها من قبل من طرف المنظمة العالمية للتقدم. وقد كانت هذه هي المرة الأولى في العالم التي تمت



عبد العزيز كوكاس

## الفيلسوف النمساوي هانس كوكلر يفكك أسس طغيان الغرب ويدافع عن العدالة

2-2



فيها صياغة فكرة مفادها أن مبدأ الديمقراطية المقبول وطنياً لا يمكن أن يدعي المصداقية إلا إذا تم استخدامه أيضاً في العلاقات بين الدول.. أي عالمياً. ولم تتمكن الأمم المتحدة حتى الآن من المضي قدماً في هذا الشأن، حيث لا تزال العلاقات بين الدول تحددها آليات سياسة القوة، أكثر من هذا ترى الدول الأعضاء الأقوى أن موقعها المتميز - أو تفوقها على الدول الأخرى - معرض للخطر من خلال إدخال القواعد الديمقراطية للعبة على أساس الشراكة المتساوية. والاقتراح الذي وضعتة للجنة الألمانية (KDUN) الذي ذكرتم قبل قليل لإنشاء جمعية برلمانية للأمم المتحدة لم يتم تنفيذه أيضاً لهذه الأسباب، على الرغم من أن مثل هذه الهيئة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ممكنة كهيئة استشارية للجمعية العامة للأمم المتحدة. لا ينبغي إغفال كون الجمعية العامة في شكلها الحالي ليست هيئة ديمقراطية - وليست «برلماناً عالمياً» - ولكنها مجموعة من ممثلي الحكومات الملزمين بالتعليمات.

وفي كتابي «إجراءات التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة» (1991) تطرقت لكيفية التصويت في هذا المجلس، حيث تنتهك القواعد الخاصة بإجراءات التصويت في مجلس الأمن مبدأ أساسياً من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهو «المساواة في السيادة بين الدول» (المادة 2، الفقرة 1)، وبالتالي فإن هذه القواعد غير ديمقراطية. يتألف مجلس الأمن من 15 عضواً، خمسة منهم من «الأعضاء الدائمين». تكون خمسة أصوات من أصل خمسة عشر مطلوبة للمصادقة على قرار ما. ومع ذلك، فإن القرارات لا تكون صالحة إلا إذا وافق جميع الأعضاء الدائمين عليها. وهذا يعني بأن مجلس الأمن لا يمكنه أن يقرر أي شيء بشأن المسائل المهمة للسلام العالمي، حتى لو كان ضده عضو دائم. وهذا يعني أيضاً بأنه بمجرد أن يتخذ مجلس الأمن قراراً بشأن التدابير القسرية (مثل العقوبات الاقتصادية)، لا يمكن رفع هذه التدابير طالما كان هناك عضو دائم واحد ضدها. ويمكن ملاحظة ما يعنيه هذا بشكل ملموس في مثال العراق، حيث تم التمسك بالعقوبات الشاملة لأكثر من 12 عاماً، إلى أن تخلت الولايات المتحدة، التي قامت بغزوها غير الشرعي للبلاد وغيرت حكومتها. ولم تكن تلك العقوبات إلا انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان من طريف الولايات المتحدة. لا يمكن تصور وجود دستور غير ديمقراطي للمنظمة العالمية، ولا يمكن تصور وجود تناقض كبير بين الفكرة والواقع. وفقاً للميثاق الأمي، ينطبق مبدأ المساواة في السيادة على جميع الدول، ولكن في أقوى هيئة في المنظمة، مجلس الأمن، حيث يكون السلام والحرب على المحك، فإن خمس دول تكون «أكثر تأثيراً» من جميع الدول الأخرى. وبما أن هذه الدول، كما وضحت سابقاً، يمكنها أيضاً تعطيل جميع الإجراءات التي تطبقها على نفسها إذا شنت حرباً، فإن إجراءات التصويت في مجلس الأمن تعني في النهاية نظاماً فوضوياً، تكون فيه القوة فوق القانون. بالإضافة إلى هذا، ليس هناك أي عضو من الأعضاء الخمسة الدائمين من إفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو جنوب آسيا أو جنوب شرق آسيا أو المنطقة العربية أو الإسلامية. فعندما يتعلق الأمر بتوازن القوى في مجلس الأمن، فإن هذه المناطق ليست ممثلة تمثيلاً ناقصاً فحسب، بل إنها غير ممثلة بشكل فعال.

## لهذه الأسباب لم تنجح الديمقراطية المطبقة بمجلس الأمن في «فرض» القانون الدولي

يتم تعريف المعيار القانوني من خلال حقيقة وجود آليات محددة بوضوح لتنفيذه، وهي إلى ذلك آليات تنطبق بشكل عام على الكل. وعلى عكس القانون المحلي/الوطني (حيث توجد قواعد ملزمة للجميع بالإضافة إلى هيئات قضائية مستقلة يمكنها فرض عقوبات في حالة انتهاك القواعد)، فإن مثل هذه الآليات تكاد تكون غائبة تماماً في القانون الدولي. هناك نظام شامل من القواعد، في «القانون الدولي العام» وفي القانون الدولي العرفي، وفي ميثاق الأمم المتحدة وفي عدد كبير من المعاهدات الدولية مثل المعاهدتين العالميتين لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن نظام المعايير هذا لا يتوفر على نظام فعال لتنفيذه. لا يمكن لمحكمة العدل الدولية (ICJ) في لاهاي أن تحكم إلا إذا خضعت الدول صراحة لولايتها القضائية، وإلا فإنها لا تستطيع إعطاء «أراء استشارية» إلا عندما يطلب منها ذلك. وكما أوضحت سابقاً، لا يمكن لمجلس الأمن أن يفعل شيئاً حيال انتهاك الحظر الدولي للعنف إذا كان أحد الأعضاء الدائمين ضده. ولا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية اتخاذ إجراءات ضد السياسيين المدنيين بارتكاب جريمة دولية - جرائم حرب - إذا كان مجلس الأمن لا يريد ذلك. وليس هناك أي وهم هنا: إن أقوى الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تستخدم حق النقض ضد تكليف المحكمة الجنائية الدولية بمقاضاتها عندما تنشأ هي نفسها حرباً عدوانية على دول أخرى. وهذا يعني: طالما أن القوانين الأساسية (ميثاق منظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وما إلى ذلك) لم تتغير، فإن سيادة القانون الدولي ستظل مجرد وهم. وكما وضحت ذلك سابقاً، لا يمكن تغيير النظام الأساسي في ظل الظروف الحالية. ليس هناك طريقة ديمقراطية للقيام بذلك، بسبب قانون فيتو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: لأن كل تغيير في ميثاق الأمم المتحدة (وأيضا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية) يستلزم موافقة الأعضاء الدائمين.

## بدائل هانس كوكلر للنماذج «الديمقراطية» الأوليغارشية المستبدة

إن النماذج الحالية للسياسة ليست ديمقراطية حقاً، فمصطلح «الديمقراطية التمثيلية»، الذي يستعمل لوصف أنظمة اليوم، خاصة في العالم الغربي، يمثل إشكالية. بما أن الديمقراطية تعني حكم الشعب، أي أنها مباشرة، فلا يمكن ربطها دون تناقض مع مبدأ التحكم في الشعب، أي أن التمثيل (تمثيل الشعب)، بمعنى الشكل غير المباشر للتعبير عن إرادة الشعب بوساطة، والبدائل التي أفكر فيها تسير في اتجاه الديمقراطية التشاركية. ويعني هذا من بين ما يعنيه، أن الشعب يصوت مباشرة على المصالح المهمة للمجتمع على فترات منتظمة (كما هو الحال على سبيل المثال في سويسرا). ويكون هذا ممكن تنظيمياً، لا سيما على مستوى البلديات (البلديات) أو المقاطعات (الولايات). أما الممارسة البرلمانية الحالية، التي تعود إلى التصويت بالقائمة المنتخبة عوض إدخال الحق في التصويت كما نتخب في عملية صنع القرار، فإنها تتعد عن المثل الأعلى الديمقراطي. سيكون من المهم بالخصوص إلغاء ما يسمى بـ «إجبارية النادي المنتخب»، والذي يعني أن أعضاء البرلمان يقررون حسب ترتيبات قيادة الحزب - وليس «بحرية»، على الرغم من أنهم ملتزمون بأخذ المصلحة العامة كهدف أسمى لعملهم البرلماني طبقاً لما يملئهم عليهم ضميرهم، كما ينص الدستور على ذلك في كل مكان تقريباً. بالنسبة للديمقراطية - على الصعيدين الوطني والدولي - يعتبر مبدأ المساواة (ليس واقعياً، ولكن بمعنى الحقوق المتساوية) حاسماً. فداخل الدولة يتعلق الأمر بحقوق المواطنين، ودولياً يتعلق بحقوق الدول، التي من جانبها ليست سوى تجسيداً لحقوق مواطنيها. ومن الواضح أن تحقيق المثل الأعلى للديمقراطية يكون أصعب على المستوى الدولي. وفي حالة المنظمات الحكومية الدولية، من الأهمية بمكان أن تكون عملية صنع القرار، بقدر الإمكان من الناحية التنظيمية، أقرب إلى مصالح السكان في الدول الأعضاء. وفيما يخص الأمم المتحدة، قد يعني هذا إنشاء جمعية برلمانية، مكونة من ممثلين منتخبين مباشرة من جميع المناطق أو البلدان الأمم المتحدة (على غرار برلمان الاتحاد الأوروبي)، ويكون هؤلاء النواب مسؤولين أمام مواطنيهم. وفي ضوء تطور تكنولوجيا المعلومات، سيكون هذا ممكناً من الناحية التنظيمية، لكنه يتعارض مع المبدأ الوظيفي الحالي للأمم المتحدة، الذي يمنح امتيازاً للسلطة التنفيذية للدول - وقبل كل شيء الدول الأكثر قوة.